

Distr.: General
20 March 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتيه (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلايلي

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣
(تابع)

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

التقرير المرحلي الثالث عن مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء

الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section,

room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/66/7/Add.1 و A/66/94)

التقرير المرحلي الثالث عن مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة (A/66/7/Add.1 و A/66/381)

١ - السيدة كاسار (المراقبة المالية): عرضت تقرير الأمين العام بشأن المبادرات المؤسسية للأمانة العامة للأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/66/94)، وقالت إن المبادرات الأربع ستؤدي إلى تحسين إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة وتعزيز المعارف عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشاء هيكل أساسي مرن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويقترح إنشاء ١٤ وظيفة جديدة. ومجموع الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ هو ٥٠٠ ٨٢٢ ٤٢ دولار، سيتم تمويل ١٥ في المائة منها من الميزانية العادية، و ٦٢ في المائة من حساب دعم عمليات حفظ السلام و ٢٣ في المائة من الموارد الخارجة عن الميزانية. وبشكل أكثر تحديدا، سيتم تمويل ٥,٦ مليون دولار في إطار الباب ٣٠، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسيمول ٣٠٠ ٧٨٤ دولار في إطار الباب ٢٩ - دال، مكتب خدمات الدعم المركزية. وفي إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام، سيمول ٦,٦ مليون دولار كاعتماد إضافي لفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وسينظر في الاحتياجات المستقبلية التي تقدر بـ ١٣,٣ مليون دولار و ٦,٦ مليون دولار في إطار ميزانيات حساب الدعم للفترتين الماليتين من ١ تموز/يوليه

٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ ومن ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، على الترتيب؛ وسوف يتم تمويل مبلغ يقدر بـ ٩,٨ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ من موارد من خارج الميزانية.

٢ - وذكرت أن تكلفة الأثر المؤجل لإنشاء الوظائف الـ ١٤ المقترحة تقدر بـ ٦٠٠ ٣٢٥ دولار. وقالت إنه في حالة موافقة الجمعية العامة على اقتراحات الأمين العام، يطلب منها الموافقة على اعتمادات قدرها ١٠٠ ٦٣٩ ٥ دولار في إطار الباب ٣٠، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و ٣٠٠ ٧٨٤ دولار في إطار الباب ٢٩ - دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، لما مجموعه ٤٠٠ ٤٢٣ ٦ دولار في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ومبلغ ٥٠٠ ٦٣٧ ٦ دولار في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام لفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٣ - وعرضت التقرير المرحلي الثالث عن مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة (A/66/381)، فقالت إن المعدل العام للموارد المخصصة لتنفيذ المشروع، المعروف باسم أوموجا، ما زال على حاله وهو بمبلغ ٣٠٠ ٧٩٢ ٣١٥ دولار، سيتم تمويله وفقا للصيغة القائمة لتقاسم التكاليف وهي ١٥ في المائة من الميزانية العادية، و ٦٢ في المائة من حساب دعم عمليات حفظ السلام و ٢٣ في المائة من الموارد الخارجة عن الميزانية. وتشير التقديرات إلى أنه من المفترض أن يتم إنفاق مجموع تراكمي قدره ١٢١,٣ مليون دولار على المشروع بحلول نهاية عام ٢٠١١. ومطلوب من الجمعية العامة أن تحيط علما بالتقرير.

٤ - وأشارت إلى أن مبلغ ٣٠٠ ٨٠٦ ١٧ دولار الذي يمثل حصة الميزانية العادية لمشروع أوموجا أدرج تحت الباب ٢٩ - ألف، مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، من

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جهود الأمين العام لتحقيق أكبر قدر من الإنجاز بأقل الموارد، وهو أمر ضروري في ظل المناخ الاقتصادي الراهن.

٦ - وتابع قائلاً إنه منذ تقرير عام ٢٠١٠ بشأن حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/65/49) واصلت الأمانة العامة تنفيذ برامجها وعملياتها الاستراتيجية بأقصى ما لديها من قدرة في حدود الموارد المتاحة، مع الحرص على تلبية طلبات الجمعية المتعلقة بتقديم مقترحات منقحة، والتقرير المعروض حالياً أمام اللجنة (A/65/94) هو نتيجة تلك الجهود. ويتعلق المبلغ المدرج في إطار الباب ٣٠، مكتب الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من الميزانية البرنامجية المقترحة بالموارد المطلوبة لاستمرارية العمليات الهامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقر والاضطلاع، على أساس محدود، بولاية مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ فما برحت ميزانية المكتب تتضاءل على نحو مطرد في السنوات الأخيرة، رغم الولاية الجديدة للمكتب والنمو الملحوظ في الطلب على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقر. وأتبع ذلك بقوله إن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٩ لا تترتب عليها احتياجات إضافية من الموظفين والموارد، تعين عليه نقل موارد كبيرة كانت مخصصة للعمليات المعتادة وإعادة تخصيصها لتمويل الأنشطة الاستراتيجية الجديدة ذات الأولوية العليا التي يطلب منه الآن تنفيذها. ولا يقف النقص المستمر في الموارد حائلاً دون قدرة المكتب على الوفاء بولايته فحسب بل يشكل مخاطر كبيرة أيضاً بالنسبة للعمليات اليومية بالمقر التي تعتمد اعتماداً شديداً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن الضروري توفير الموارد اللازمة لتلبية تلك المتطلبات الأساسية.

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وختمت قائلة إنه يطلب إلى الجمعية العامة أيضاً أن تحيط علماً بأن ثمة احتياجات بمبلغ ١٣ ٢٦٩ ٧٠٠ دولار ستدرج في نفس الباب من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وأن الاحتياجات المستقبلية المتبقية بمبلغ تقديري قدره ٥٦ ٠٠٦ ٥٠٠ دولار ستدرج في احتياجات حساب الدعم للفترات المالية التي تبدأ من ١ تموز/يوليه.

٥ - السيد بانبري (الأمين العام المساعد للدعم الميداني): تكلم بوصفه عضواً في اللجنة التوجيهية لمشروع أوموجا، فأدلى ببيان باسم السيدة ميجيرو، نائبة الأمين العام. وقال إن المبادرات المقترحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشروع أوموجا هي أولويات استراتيجية للأمانة العامة. فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي محرك للابتكار يوفر أيضاً طيفاً واسعاً من القدرات المطلوبة لتنفيذ الإصلاح الإداري. ويعي الأمين العام القيود المالية التي تواجه الدول الأعضاء كما أنه يُدرك أيضاً أن ثمة تساؤلات طرحت بشأن حسن توقيت تمويل المبادرات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأضاف أن الاقتراحات المعروضة حالياً على اللجنة سوف تسفر عن مكاسب كافية وكمية على المدى الطويل وستؤدي إلى تحسين عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامج الأمم المتحدة الأخرى. فهي ستضمن التوحيد القياسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوطيدها، مما سيساعد في نهاية المطاف على احتواء التكاليف والتعجيل بتنفيذ المشاريع الاستراتيجية الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا من قبيل مشروع أوموجا. وإذا لم تستثمر المنظمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الآن، فإن التكاليف التشغيلية ستستمر في الارتفاع وستضيع الفرص المتاحة لتحقيق الشفافية والفعالية والكفاءة في برامج العمل الفنية وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالأمانة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، ستساهم مبادرات

٧ - وأضاف أن الأمانة العامة على علم تام بالمناخ الاقتصادي الصعب، ولكن بعض التمويل سيكون ضروريا في السنوات المقبلة لتحقيق أهداف استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعالجة القضايا الملحة في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمة. وأوضح أن الاقتراح يتألف من أربع مبادرات متكاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تم وضعها بالتشاور مع الإدارات والمكاتب واستعراضها من قبل هيئات إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك اللجنة التنفيذية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيستمر هذا التنسيق خلال تنفيذ المبادرات، التي من شأنها أن توفر قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية التي ستسمح بتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة، ومعالجة المشاكل النظامية وتجعل المنظمة أكثر استجابة وشفافية وفعالية.

١٠ - وأشار إلى أنه من المتوقع أن يؤدي مشروع أوموجا إلى خفض الإنفاق على خدمات الدعم الإداري بمبلغ يتراوح من ١٣٩ مليون دولار إلى ٢٢ مليون دولار سنويا. وسيحقق أيضا فوائد نوعية من خلال زيادة فعالية العمليات وتحسين توقيتها؛ وتحسين المساءلة، واعتماد أفضل الممارسات والمعايير الدولية؛ وتعزيز الشفافية وارتفاع مستوى رضا العملاء، وتحسين الضوابط الداخلية. وختم حديثه قائلا إن الأمين العام لا يطلب أي موارد إضافية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣: فما زالت التكلفة الإجمالية المتوقعة لأوموجا ٣١٥,٨ مليون دولار وستظل قيد الاستعراض. وسوف تساعد التعديلات الموضحة على ضمان الإدارة السليمة للمشروع وتلافي التأخيرات، والتخفيف من المخاطر والتكاليف وضمان تحقيق كل الفوائد المتوخاة عند تسليم المشروع.

١١ - السيد كيلاييلي (اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة

٨ - وانتقل إلى الكلام عن مشروع أوموجا، فقال إنه حجر الزاوية في برنامج الأمين العام للإصلاح الإداري وسيعزز الشفافية والمساءلة والرقابة الداخلية من خلال استخدام أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا لإدارة الموارد البشرية والمالية والمادية، ويقوم بإرساء أفضل الممارسات. وسوف يمكن الأمانة العامة من تنفيذ ولاياتها بطريقة أسرع وأكثر كفاءة من خلال توفير حل شامل ووحيد ليحل محل المئات من النظم المختلفة المستخدمة حاليا والتي عفا عليها الزمن

٩ - وأردف قائلا إنه بالرغم من التقدم المحرز والكثير من العمل الشاق، واجه أوموجا تأخيرات؛ فمن المتوقع أن يتم النشر التام خلال عام ٢٠١٥ بدلا من عام ٢٠١٣، وتبذل كل الجهود الممكنة لإعادة المشروع إلى مساره: فقد اتخذت خطوات لتسريع التنفيذ، بما في ذلك ترتيبات مؤقتة لتعزيز إدارة المشروع. وسيلعب الأمين العام الأمانة العامة دورا محكرا في إدارة جديد للمشروع. ولزيادة التخفيف من آثار التأخير،

الأولى من أوموجا وأشار إلى أن استثمار الدول الأعضاء في المشروع كانت تبرره جزئياً التحسينات الإدارية الموعود بها من قبيل الإدارة القائمة على النتائج، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية المعززة، وتعزيز الأداء والمساءلة، والمزيد من الكفاءة والفعالية في إدارة البرامج. وما زالت تلك التحسينات أهدافاً أساسية للمنظمة يتعين تحقيقها في إطار الميزانية المعتمدة لأوموجا.

١٤ - وانتقل إلى الكلام عن تقرير الأمين العام بشأن مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/66/381)، فقال إن الاقتراحات المنقحة التي يشتمل عليها التقرير من شأنها أن تُجَنَّب التنفيذ المحزناً لسياسة المنظمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي حين أن مشاريع الاستعراض الهيكلي الواردة في تقرير سابق (A/65/491) قد نقحت، لا يزال جوهر المقترحات الرئيسية دون تغيير. ورغم خفض التكاليف الإجمالية فإن الموارد المقترحة للمبادرات المؤسسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تزال تمثل قدراً كبيراً من الإنفاق. وأضاف أن اللجنة الاستشارية ليست مقتنعة بأن هناك ضرورة لتنفيذ مجموعة الأنشطة المقترحة بالكامل في وقت واحد أو أن الأمانة العامة لديها القدرة على تنفيذ عدد كبير من المبادرات المعقدة التي تنطوي على تغيير مؤسسي كبير بالتزامن. وبالنظر إلى ضيق الجدول الزمني المحدد لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول ٢٠١٤، ينبغي للأمانة العامة، أن تتجنب قدر الإمكان إطلاق مبادرات كبرى جديدة والمضي قدماً في التنفيذ التدريجي للمشاريع الجارية ليتسنى استيعاب الدروس المستفادة. وبناء على ذلك، توصي اللجنة الاستشارية بأن يقوم الأمين العام بعملية أخرى لإعادة تحديد أولويات الأنشطة المتوخاة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وتقليص نطاقها في إطار كل مبادرة من مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحديد العناصر التي يمكن تأجيلها

(A/66/7/Add.1) وقال إن فترة التأخير في تنفيذ أوموجا المتوقع أن تستمر سنتين، والتي سيكون لها تأثير على تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تعكس إخفاقاً في إدارة مشروع تخطيط موارد المؤسسة وتشكك في كفاءة إدارة المشروع وفعاليتها وهياكل صنع القرار وإدارة المخاطر. واستطرد قائلاً إن الحالة تثبت عدم الالتزام بالمشروع وعدم كفاية التعاون والتنسيق على صعيد الأمانة العامة. ولذا تؤكد اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تحليل الدروس المستفادة وتطبيقها وذلك لتجنب تكرار نفس الأخطاء في المستقبل وأنه يقع على عاتق اللجنة التوجيهية لمشروع أوموجا دور هام في توجيه التنفيذ ودعم المدير وتسهيل عملية صنع القرار وسرعة تسوية المسائل.

١٢ - ومضى يقول إنه ينبغي توجيه كل الجهود نحو إعادة المشروع إلى مساره وتزويده بفريق من الموظفين كامل العدد، وينبغي إنجاز جميع الأنشطة وفقاً للخطة الموضوعة. وتقر اللجنة الاستشارية بما تم من تغييرات لتخفيف آثار التأخير وتعزيز اللجنة التوجيهية، ولذلك، فهي توصي بإنشاء هيكل إداري دائم في أقرب وقت ممكن وتعيين المدير الجديد للمشروع دون المزيد من الإبطاء. وأردف قائلاً إن من بين القضايا الرئيسية التي يتعين التصدي لها تعيين موظفي المشروع في الوقت المناسب واستقدام الخبراء المتخصصين والحصول على خبراء استشاريين من ذوي الخبرة الملائمة؛ وشراء خدمات خبير تكامل النظم من أجل المرحلة التالية من المشروع؛ ووضع قائمة بالنظم التي ستتحد مع أوموجا أو سيحل أوموجا محلها وتحديد المهام التي يتعين أن تنجزها إدارات المستخدمين. وترحب اللجنة الاستشارية بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي وقرار استهلال دراسة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن حلول تخطيط موارد المؤسسة.

١٣ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية تقبل الأولوية المعطاة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام خلال المرحلة

الاتحاد الأوروبي يواصل دعم الإصلاح الإداري للأمم المتحدة وتحديثها، بطرق منها تنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة. ويمثل الالتزام الثابت بأوموجا عنصرا بالغ الأهمية في تحقيق قبول النظام الجديد وجني فوائده على نطاق المنظومة. ولكن يُخشى من ألا يكون المشروع، على ما يبدو، سائرا حسب المطلوب: فينبغي للأمانة أن تعطي الأولوية لتجنب المزيد من التأخير، وتجاوز التكاليف للحدود المقررة، واستخدام الموارد بصورة غير مُجدية، وينبغي أن تكفل تنفيذ أوموجا في حدود ميزانيته المعتمدة البالغة ٣١٥ مليون دولار.

١٧ - وأردفت قائلة إن موضوع إدارة المشروع يثير القلق أيضا؛ فهو بدون مدير منذ أيار/مايو ٢٠١١ وهذه مدة طويلة جدا بالنسبة لهذا المشروع الكبير والمعقد. وينبغي، بحلول الجزء الأول من دورة الجمعية العامة السادسة والستين المستأنفة، إرساء هيكل دائمة لإدارة أوموجا تتميز بالثبات والكفاءة، وعندئذ ينبغي أن يقدم الأمين العام أيضا تقارير عن حالة الملاك الوظيفي.

١٨ - وأعربت عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بشكل عام، بالجهود الرامية إلى السعي إلى تحقيق التآزر واعتماد معايير وحلول موحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل الأمانة العامة وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ ولكنها أعربت عن شكوكه بشأن جدوى المقترحات المعروضة حاليا على اللجنة. وحرصا على عدم بدء أي مشاريع جديدة هامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قبل تنفيذ أوموجا وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يرى الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي التدقيق في كل مبادرة من المبادرات الأربع، وتضييق نطاقها، وتقليص الهياكل الإدارية المقترحة وفقا لذلك. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشروع أوموجا أن

دون أن يكون لذلك تأثير سلبي على الأنشطة الجارية أو دون المساس بالعائد المتوقع من استثمارات تمت بالفعل.

١٥ - وأردف قائلا إنه اعترافا بضرورة توجيه وتنسيق الهيكل الأساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظيفة المقترحة لمدير من الرتبة مد-٢ لدائرة إدارة الهياكل الأساسية. وتوصي اللجنة أيضا باستمرار الوظائف السبع من الرتبة ف-٤ في إطار المساعدة المؤقتة العامة التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٩/٦٥ لتعزيز قدرة مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وخلص إلى القول إن اللجنة توصي بالموافقة على موارد تساوي نسبة ٥٠ في المائة من الموارد غير المتصلة بالوظائف المقترحة لتنفيذ المبادرات المؤسسية الأربع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويقترح الأمين العام تنفيذ تلك المبادرات على مدى فترة أربع سنوات تمتد من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥، وتمويلها على أساس ترتيب تقاسم التكاليف المعتمد لنظام أوموجا. وعلى النحو الذي لاحظته اللجنة الاستشارية في تقريرها الأول المتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/7)، فإن حصة تلك الموارد من الميزانية العادية لا ترد في مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وختم بالقول إن أي موارد إضافية توافق عليها الجمعية ستمثل، بالتالي، احتياجات إضافية في إطار الباب ٣٠، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والباب ٢٩-دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين المقبلة.

١٦ - السيدة باور (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام أيسلندا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا؛ إضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، فقالت إن

ستمعن النظر في المقترحات للتثبت من إمكانية تحقيق المكاسب الموعودة في حدود اعتمادات مناسبة.

٢٣ - السيد ديتلنغ (سويسرا): تكلم أيضا باسم ليختنشتاين، فقال إن التأخير لمدة عامين في مشروع أوموجا ناجم عن الإخفاق على شتى المستويات. فقد أدى ترك مدير المشروع لمنصبه بشكل غير متوقع إلى انعدام الإشراف الضروري الذي كان سيتيح للجنة التوجيهية معالجة المشاكل في الوقت المناسب. ولذا فهو يؤيد توصية اللجنة الاستشارية بضرورة تحليل العوامل المؤدية إلى التأخير واستخلاص الدروس منها.

٢٤ - وأضاف قائلا إنه لو أُتيحت للمشروع قيادة أنشط وإدارة أشد صرامة لخفض ذلك من المشاكل التي واجهها. فينبغي أن يعيد الأمين العام النظر في الهياكل الإدارية لتحديد الآليات المناسبة للمساءلة، وفي هذه الأثناء ينبغي للجنة التوجيهية أن تبذل قصارى جهدها لتصحيح مسار المشروع. ونظرا للدور المركزي لأوموجا في الإصلاح الإداري وفي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ينبغي أن يكفل الأمين العام تنفيذ أوموجا ضمن الآجال الجديدة المحددة وينبغي أن يحظى المشروع بالدعم النشط والمتضافر من جميع أصحاب المصلحة.

٢٥ - واستطرد قائلا إنه نظرا للصعوبات التي يواجهها تنفيذ مشروع أوموجا، ينبغي للأمانة العامة التزام جانب الحكمة فيما يتعلق بإطلاق مبادرات جديدة واسعة النطاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واحتتم حديثه بالقول إنه على الرغم من اقتناع الوفدين بالأهمية البالغة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين أساليب الإدارة، فإنهما يرغبان في استيضاح نطاق المبادرات المقترحة، وهل هي تعكس الاحتياجات العاجلة.

تتداخل، بل ينبغي أن يكون لكل منها خطط تنفيذ وهيكل إدارية مناسبة.

١٩ - وأخيرا، أعربت عن القلق من أن المقترحات الحالية تُقدّم في إطار إضافات للميزانية العادية، وكررت الإعراب عن موقف الاتحاد الأوروبي بضرورة اتخاذ التدابير الكفيلة بتجنب اتباع نهج تجزيي في عملية الميزنة.

٢٠ - السيدة وايت (أستراليا): تكلمت أيضا باسم كندا ونيوزيلندا، فقالت إن الوفود الثلاثة تظل ملتزمة بإصلاح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذ أوموجا في الوقت المناسب. فلن يكون الأمم المتحدة فعالة، يتعين عليها اتباع نهج شامل واستراتيجي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مدعوم من جميع مستويات المنظمة.

٢١ - وأردفت قائلة إن مشروع أوموجا عانى من التأخير في السنوات الست التي مضت منذ اعتماد الجمعية العامة له. ومن سوء الحظ، أن يشكل تعيين الخبراء المناسبين لهذه الوظيفة عقبة كان على الدول الأعضاء توقعها. إلا أن الدول لم تتوقع حدوث القضايا الإدارية الحالية، التي كان يجب أن تعالجها الإدارة العليا قبل أن تؤثر سلبا على المشروع. فالتأخير المتوقع لمدة عامين يعكس إخفاقا للإدارة وسيكون له تأثيره على مشاريع مهمة أخرى، من قبيل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٢٢ - ورحبت باقتراح الأمين العام بتنفيذ الاستراتيجية المنقحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة منخفضة لمعالجة الطبيعة المجزأة لبيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. غير أنه لا يكفي، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، الاقتصاد على تأكيد الفوائد الطويلة الأجل للاستراتيجية: إذ تطلب الدول الأعضاء مزيدا من التحديد فيما يخص نتائجها. وختمت بالقول إن الوفود التي تتحدث باسمها

- ٢٦ - السيد سول كيونغ - هون (جمهورية كوريا): أعرب عن الأسف للتأخير المتوقع لمدة عامين في تنفيذ مشروع أوموجا، لما له من عواقب محتملة على التكاليف وتأثير ذلك على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقال إنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتصحيح مسار المشروع وتنفيذه ضمن المهلة الزمنية والميزانية المتفق عليهما.
- ٢٧ - وأضاف أنه على الرغم من أن نفقات المنظمة السنوية المقدرة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تبلغ ٧٧٤ مليون دولار، وجّهت انتقادات لبيئات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعملياتها بأنها تعاني من التجزؤ وانعدام المعايير الموحدة. وتحمل الدول الأعضاء مسؤولية تزويد الأمانة العامة بالأدوات والموارد اللازمة إذا كانت تودّ تحميل الأمانة مسؤولية كفاءة المنظمة وفعاليتها. وأعرب عن تأييد وفده للمبادرات الأربع المطروحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على الرغم من أن الصعوبات الاقتصادية الحالية قد تجعل من المستحيل توفير جميع الموارد اللازمة. وختم قائلاً إنه ينبغي للأمين العام، على النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية، إعادة تحديد أولويات الأنشطة المتوخاة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وتحديد الأنشطة الممكن تأجيلها.
- ٢٨ - السيد أو كوشي (اليابان): أعرب عن قلقه إزاء التأخير لمدة عامين في تنفيذ أوموجا. وقال إنه نظراً لما للمشروع من أهمية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وللموارد الكبيرة التي استثمرت فيه بالفعل، سيكون من غير المستصوب التخلي عنه. فينبغي للأمانة التركيز على أوموجا لكفالة تنفيذه بحلول عام ٢٠١٥ في حدود ميزانيته الحالية البالغة ٣١٥ مليون دولار. وينبغي العمل فوراً على معالجة ارتفاع معدل شغور وظائف الموظفين والخبراء المتخصصين.
- ٢٩ - وأشار إلى أن زيادة التماسك والتنسيق في مجال إدارة الموارد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستؤدي إلى تحقيق فوائد حمة. غير أنه نظراً لضرورة توجي الانضباط في الميزانية، ينبغي كذلك إعادة ترتيب أولويات مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقال إن وفده سيسعى إلى استيضاح الأمانة العامة لا عن فوائد المشاريع المقترحة فحسب ولكن أيضاً عن جدوى تنفيذ عدد كبير من مبادرات الإصلاح الإداري المعقدة في نفس الوقت.
- ٣٠ - السيد تورسيلا (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده، الذي يواصل دعم مشروع أوموجا بوصفه لبنة أساسية لإصلاح الأمم المتحدة، قلق من أن التقرير المرحلي الثالث (A/66/381) يبيّن الإجراءات الواجب اتخاذها لمعالجة قضايا كان ينبغي تلافيتها بتحسين التخطيط والقيادة، ومن أن يكون المنتج النهائي أقل قدرة وأكثر كلفة مما خطط له.
- ٣١ - وتابع قائلاً إن الدراسات أظهرت أن الأسباب الرئيسية الثلاثة لإخفاق تنفيذ تخطيط الموارد في المؤسسة هي عدم التزام الإدارة العليا؛ وضعف تصميم المشروع وإدارته؛ وإساءة تقدير الوقت والجهد اللازمين. ويبدو أن أوموجا تُستشف منه علامات إنذار. فأولاً، لم تُبد الإدارة العليا التزاماً كافياً بهذا المشروع. وينبغي أن يرأس اللجنة التوجيهية رئيس تنفيذي من أصحاب المصلحة يكون مسؤولاً مسؤولية شخصية عن كفالة إنجاح المشروع. وذلك الشخص، الذي سيعيّن في الجزء الأول من دورة الجمعية العامة السادسة والسنتين المستأنفة، ينبغي أن تكون لديه معرفة بمشاريع تخطيط الموارد في المؤسسة وبثقافة الأمم المتحدة، وينبغي أن يُمنح سلطة تنفيذية واسعة.
- ٣٢ - وثانياً، يبدو أن نهج التنفيذ وجدوله الزمني المنقح يتيحان وسيلة لتصحيح مسار أوموجا لكنهما لا يعالجان الطوارئ المحتملة ولا يتوقعان التحديات الجديدة. وإضافة إلى

لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين أن هيئات الأمم المتحدة الأخرى خفضت ميزانياتها. معدل ٣,٧ في المائة. وينبغي إثبات تحقيق وفورات من استخدام الموارد الحالية بفعالية قبل النظر في الاحتياجات الإضافية للمبادرات الجديدة. ويملك رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات سلطة استخدام موارد مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة والتعاون مع مديري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير أنشطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون منسقة ومحسنة وفعالة في جميع أقسام الأمانة.

٣٥ - السيد بروخوروف (الاتحاد الروسي): قال إن الدول الأعضاء سعت إلى الحد من التجزئة التي تعاني منها عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإنشاء مكتب لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولذلك فإن وفده يشعر بالقلق من أن المكتب نفسه اعتمد نهجاً مجزأً بتقديم مجموعة من المقترحات تترتب على تنفيذها نفقات مالية كبيرة.

٣٦ - وأضاف قائلاً إن مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة عُرض على أنه حجر الزاوية في الإصلاح التنظيمي. وبناء عليه، فإنه لمن دواعي القلق الشديد أن يؤجل تنفيذ المشروع لمدة عامين، وأن المشروع لا يزال بلا مدير منذ حزيران/يونيه ٢٠١١، وأن وكالة الأمين العام للشؤون الإدارية قد استقالت من رئاسة اللجنة التوجيهية لأوموجا. وقال إنه يشاطر اللجنة الاستشارية رأيها بأن المشروع يعاني من انعدام القيادة والمراقبة. وعلاوة على ذلك، لم يبذل الأمين العام أي جهد لتحصيل أي شخص المسؤولية عن فعل أو تقصير تسبب في حدوث التأخير. وأعرب أيضاً عن ثقته في أن تكفل الأمانة العامة تنفيذ أوموجا في حدود الميزانية المعتمدة.

٣٧ - وخلص إلى القول إنه لتحديد الفوائد الفعلية للإصلاحات، لا بد من تحديد الموارد التي سيجري توفيرها

ذلك، لا يزال وفده يشعر بالقلق إزاء زيادة التكاليف وعدم تحقيق التوقعات في المستقبل، نظراً للافتقار إلى تحليل مالي منقح يدعم تأكيد الأمين العام إنجاز المشروع بكلفة ٣١٥ مليون دولار وتحقيق الفوائد المرجوة. وينبغي أن يقدم إلى الجمعية، بحلول الجزء الثاني من دورتها السادسة والستين المستأنفة، تحليل كامل للمخاطر المحتملة وبيان للفوائد والتكاليف الكمية المتوقعة المنقحة والتكاليف المرتبطة بها التي ستحملها إدارات الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام.

٣٣ - وثالثاً، يتطلب التنفيذ الكامل لأوموجا بحلول نهاية عام ٢٠١٥ تحقيق تزامن للأنشطة المتعددة في جدول زمني مضبوط. واستفسر عن المدة الزمنية التي سيستغرقها توظيف المدير الجديد للمشروع وتأمين خدمات خبير في مجال تكامل النظم وهو ما يتوقف عليه نجاح المشروع بصورة عامة. وعلاوة على ذلك، أشار إلى أن وفده يساوره القلق من أنه ما لم تعالج فوراً الثغرات الخطيرة القائمة في الملاك الوظيفي، وخاصة في مجال الخبراء المتخصصين وخبراء البرمجيات، سيثبت مرة أخرى أن الجداول الزمنية المنقحة غير قابلة للتحقيق.

٣٤ - وأضاف أن التقرير المتعلق بالمبادرات المؤسسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/66/94) يعرض حلولاً معقولة، وخاصة من أجل التغلب على تجزئة موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. غير أن وفده غير مقتنع بلزوم تأمين موارد إضافية لهذا الغرض. وأشار إلى أن الإضافات المقترحة إلحاقها بالميزانية البرنامجية ينبغي أن تقتصر على الولايات الجديدة التي لا يمكن بالفعل تحقيقها في حدود الميزانية المعتمدة؛ وإلى أن المقترحات الحالية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تلي ولاية جديدة من الجمعية العامة وكان ينبغي أن تدرج في الميزانية المقترحة. ويمثل مبلغ الـ ٦,٤ ملايين دولار المطلوب زيادة نسبته ١٣,١ في المائة على اعتمادات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١

نتيجة للتغيرات المدخلة على إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذ أوموجا؛ وسيكون اتخاذ قرارات بشأن استخدام تلك الموارد من اختصاص الجمعية العامة.

٣٨ - السيد بانثري (الأمين العام المساعد للدعم الميداني): قال في معرض رده عن الشواغل التي أثارها الوفود، إن فريق أوموجا يدرك تمام الإدراك التحديات التي يواجهها المشروع من حيث التأخير ومن حيث قدرات الأداء والتكاليف، وهو ملتزم بمعالجتها.

٣٩ - السيدة كاسار (المراقبة المالية): قالت إنها أصغت إلى الشواغل المالية للوفود، وهي تتعهد بكفالة دقة المعلومات المالية المقدمة إلى اللجنة وموثوقيتها.

٤٠ - الرئيس: قال إن التقرير الثاني للأمين العام المتعلق بإصلاح الأمم المتحدة (A/57/387) قد أكد على ضرورة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد رحبت الدول الأعضاء بتعيين رئيس لهيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات مكلف بمعالجة تجزئة نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى الرغم من أن المخاوف من تجزؤ أوموجا والتأخير في تنفيذه هي مخاوف لها ما يبررها، فإنه على الأمم المتحدة مواكبة التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واحتتم بالقول إنه على الرغم من صعوبة الوضع المالي، من المهم أن ندرك، كما أدركت اللجنة الاستشارية، أنه ينبغي تزويد المنظمة بالأدوات اللازمة لتحافظ على قدرتها التنافسية في القرن الحادي والعشرين.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.